

Distr.: General
15 November 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤١٩ لمجلس الأمن التي عُقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في أنغولا''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق شديد إزاء الصراع الجاري في أنغولا. ويعتبر السيد جوناس سافيمبي والفصيل المسلح للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مسؤولين أساسا عن عدم تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء ما ترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإزاء الأزمة الإنسانية.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن بروتوكول لوساكا لا يزال الأساس السليم الوحيد لتحقيق تسوية سياسية للصراع في أنغولا. ويعتبر عدم تنفيذ يونيتا لبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، ولاتفاقات السلام (S/22609، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أساس استمرار فرض جزاءات مجلس الأمن على يونيتا.

''ويعيد مجلس الأمن مرة أخرى تأكيد اعتزامه إبقاء الجزاءات خاضعة لرصد دقيق ومستمر بغية تحسين فعاليتها إلى أن يقتنع بأنه تم الوفاء بالشروط الواردة في القرارات ذات الصلة. ويرحب، في هذا الصدد، بالاستعراض الذي تجريه لجنة الجزاءات لتوصيات آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

''ويجدد مجلس الأمن مناشدته الدول الأعضاء الامتثال الكامل لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. ويلاحظ مجلس الأمن الإسهام الإيجابي للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، ويدعو، في هذا

الصدد، الدول الأعضاء إلى التعاون التام مع لجنة مجلس الأمن وآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

"ويؤيد مجلس الأمن حكومة أنغولا في الجهود التي تبذلها لتنفيذ بروتوكول لوساكا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام والمصالحة الوطنية. ويؤيد مجلس الأمن اعتزام الحكومة إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تتوفر الظروف الملائمة. ويشجع السلطات الأنغولية على أن تواصل، بالتشاور مع جميع الأحزاب السياسية وبمشاركة تامة من المجتمع المدني، جهودها من أجل السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. كما يشجع المجلس حكومة أنغولا على العمل من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي وكفالة اتسام الحكم بالشفافية والمساءلة وتهيئة بيئة إيجابية مواتية للسلام.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن استمرار الصراع في أنغولا يؤدي إلى عدد كبير من المشردين داخليا وإلى وضع إنساني خطير. ويرحب بجهود حكومة أنغولا لتحسين الحالة الإنسانية وإعادة توطين المشردين، ويدعوها إلى زيادة جهودها لتحقيق هذا الهدف. ويدعو المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة توفير المساعدة الإنسانية اللازمة. ويشدد على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها في كافة أنحاء أنغولا.

"ويساند مجلس الأمن جهود المجتمع المدني والكنائس الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية وتيسير المصالحة الوطنية.

"ويرحب مجلس الأمن بالزيارة المقبلة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا إلى أنغولا لإجراء مشاورات مع الحكومة، والأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تحفز عملية السلام. ويعيد أيضا تأكيد تأييده لعمل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من أجل التوصل إلى حل للصراع الأنغولي".